Zagazig J. Agric. Res., Vol. 47 No. (5) 2020 1275-1286

Agricultural Economics and Social Science

Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

الوزن الاقتصادي لدول البريكس في النظام الاقتصادي العالمي

سوزان محمد عبد الحميد عوض الله*

قسم العلوم السياسية والاقتصادية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق - مصر

Received: 04/08/2020 ; Accepted: 24/08/2020

الملخص: استهدف البحث دراسة الوزن الاقتصادي لمجموعة دول البريكس في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال رصد وتحليل ماهيه الخصائص الاقتصادية لمجموعة دول البريكس، ومناقشة وعرض العلاقات الاقتصادية لمجموعة دول البريكس ودورها في زيادة الوزن النسبي لحجم وقدرة البريكس في الاقتصاد العالمي، وقد توصل البحث إلى أنه على الرغم من التفوق الذي سجلته اقتصاديات البريكس في العشر سنوات الماضية ومع التوقع بارتفاع معدلات نموها في المستقبل القريب، إلا أنها لا تستطيع منفردة قيادة وتسيير مؤسسات الحوكمة الاقتصادية في المستقبل القريب، إلا بعد ترسيخ جهودها والمحافظة على مؤشرات نموها وضم العديد من البلدان الناشئة المؤثرة، أيضًا يستوجب على دول البريكس أن تكثف جهودها من خلال التعاون المشترك مع مختلف التكتلات الاقتصادية الشبيهة، ما يزيد من درجة تأثيرها على الحوكمة الاقتصادية العالمية.

الكلمات الإسترشادية: الوزن الاقتصادي، البريكس، النظام الاقتصادي العالمي.

المقدمة والمشكلة البحثية

عرف المشهد السياسى العالمى العديد من التغيرات التى أدت إلى تحول اهتمامات الدول من المجال العسكري الذي كان سائد منذ الحرب الباردة، وذلك من أجل زيادة وتعزيز قدراتها وقواتها، إلى التركيز أكثر على المجال الاقتصادي كقوة مرنة تُمكن الدولة من زيادة قوتها وفرض مكانتها فى الساحة العالمية دون اللجوء الى العمل العسكري أو القوه الصلبة. فالمجال الاقتصادي بات المناخ الأنسب لتحقيق المكاسب المرجوة، والانتقال من الصراع التنافسي في العلاقات الدولية إلى العمل التعاوني التكاملي، بالإضافة إلى بروز تكتلات جديدة زادت من تعقد وتشابك السياسة العالمية عمومًا والاقتصاد العالمى بخاصة. هذا ما استوجب ضرورة التحول فى نمط تسيير الاقتصاد العالمى من هيمنة دولة أو مجموعة من الدول، إلى حوكمة اقتصادية عالمية يغلب عليها البعد التشاركى الذى يحتوى على مختلف التكتلات فى تسيير القضايا الاقتصادية العالمية (**Kerry, 2005**). لذا عملت على الدخول فى ترتيبات مشتركة لتنسيق سياساتها وتوحيد أدوارها للدفاع عن مصالحها المشتركة، لتكون أكبر تأثيرًا في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية التى سيطرت عليها الدول الصناعية التقليدية، وتكثيف الجهود المشتركة لمواجه مختلف الأزمات الاقتصادية. ومع تزايد حدة الأزمة المالية العالمية عام 2008، أصبح إتجاه مجموعة دول البريكس نحو التكامل أمرًا ملحًا لمواجهة هذه الأزمة المالية مع تزايد حدة التنافس بين مختلف التكتلات الاقتصادية فى تمرير برامجها ومشاريعها وفرض أدوارها فى إدارة الحوكمة الاقتصادية العالمية، أصبح من الصعب على الدولة مواجهة هذه المنافسة الحادة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الاقتصادية، وعليه أقتضت أن تتكتل فى شكل مجموعات مع دول أخرى لتكون أكثر قوة فى خضم هذه المنافسة، ومجموعة البريكس من بين أهم المجموعات حديثة التكوين التى تضم خمسة من الدول الناشئة تهدف الى جمع قوة أعضائها لضمان لعب أكبر دور فى الحوكمة الاقتصادية العالمية.

مشكلة الدراسة

مع تزايد صعود مجموعة دول البريكس على الساحة الدولية حيث أصبح البعض يتحدث عن إمكان وصول دول البريكس إلى قمة النظام العالمي، ومدى تحول النظام الاقتصادي العالمي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد، حيث قاد انهيار الاتحاد السوفيتى 1991 إلى القطب الأوحد بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العقد الأول من القرن الجديد بظهور العديد من التكتلات الاقتصادية المختلفة لمقاومة هذه الهيمنة وقيادة الحوكمة الاقتصادية العالمية، واعادة ترتيب موازين القوة للتكتلات الاقتصادية (**Andrew, 2008**). ويشير مصطلح (BRICS) إلى تجمع كل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب افريقيا، وهي الدول صاحبة النمو الاقتصادى الأسرع فى العالم. و(BRICS) اختصار

* **Corresponding author: Tel. :** +201227944607
E-mail address: meto.noor@gmail.com

يشير إلى الأحرف الأولى من هذه الدول، وتسعى هذه الدول إلى تحول قوتها الاقتصادية المتنامية إلى نفوذ سياسي كبيرة، ويعتبر أول استعمال بارز لهذا المصطلح كان فى تقرير جولدمان ساكس عام 2003، والذي تكهن بأن هذه الاقتصاديات سوف تتصدر المشهد الاقتصادي فى الفترة القادمة (**وفا، 2015**). وبتحليل ظهور مجموعة دول البريكس كتكتل اقتصادي وأثرها المتوقع على الاقتصاد الدولي، حيث تتميز بأنها تُشكل حوالى 44% من مساحة اليابسة وتضم 48% من تعداد سكان العالم، وتشكل اقتصاديات الدول الخمس نحو 24% من إجمالى الناتج المحلى العالمي في الوقت الحالي 2019، أي ما يعادل ربع ما يحققة العالم. أما في مجال العلاقات التجارية الدولية فتشكل حصة المجموعة 18.5% من إجمالي الصادرات العالمية في حين تبلغ حصتها من الاستيرادات العالمية 15% وهذا مؤشر علي امتلاكها اقتصادًا حيويًا ومؤثرًا، وتمتلك المجموعة احتياطي هائلًا من العملات الأجنبية تتجاوز 4400 مليار دولار، وتمثل تجارتها البينية نسبة 25% من حجم التبادل التجاري العالمي خلال عام 2019، وعليه هل تستطيع دول البريكس القيادة والتحكم فى الحوكمة الاقتصادية العالمية مستقبلًا. ومن ثم يمكن تحديد المشكلة البحثية فى الاجابة على التساؤل التالي" إلى أى مدى الوزن الاقتصادي لمجموعة دول البريكس في الاقتصادي العالمي".

أهمية البحث

الاهمية العملية

يُمكن إظهار الأهمية العملية من خلال إبراز علاقة مجموعة البريكس بالدول الأخرى وكيف يمكن أن تتغير الخريطة الدولية حال تبوء هذه المجموعة دورًا قياديًا في الاقتصاد الدولي.

الأهمية العلمية

تزايد الاهتمام بقضايا الحوكمة الاقتصادية العالمية لدى صناع القرار والأكاديميين والباحثين لدراسة دور مجموعة دول الـ BRICS فى بناء الرأسمالية العالمية فى شكلها الجديد، والتى تهدف إلى تغيير النظام الاقتصادى العالمى من خلال إعادة ترتيب الدول على خريطة القوة الدولية.

أهداف البحث

يهدف هذه البحث إلى رصد وتحليل الخصائص الاقتصادية لمجموعة دول البريكس، ومناقشة وعرض العلاقات الاقتصادية لمجموعة دول البريكس ودورها في الاقتصاد العالمي.

الخصائص الاقتصادية لدول البريكس

تعمل جميع الدول على الاستثمار في المقومات المادية والبشرية التي تزخر بها من أجل النهوض باقتصادياتها وتطوير مجتمعاتها، فالاستثمار في رأس المال البشري وإدارة الموارد الطبيعية للدولة والنمو الاقتصادي الشامل وغيرها، تعتبر مصدر قوة بالنسبة للدولة كما أنها تحدد مكانتها في الحوكمة الاقتصادية التي زاد تعقدها وتشابكها في ظل ظهور فواعل دولية جديدة (**Daniel, 2013**). وبما أن الدول تعتبر الفواعل الأساسية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، حيث تعمل على تعزيز مكانتها من خلال استغلال هذه المقومات لزيادة نموها الاقتصادي وكذلك زيادة تأثيرها في علاقاتها التشابكية مع مختلف الفواعل الأخري. ومجموعة البريكس كغيرها من التكتلات الناشئة تعمل على استغلال كل ما تملك من موارد ومقومات من أجل زيادة نموها والحفاظ على استدامتها. وبناءً عليه يمكن عرض أهم المقومات الطبيعية والاقتصادية التي تتميز بها مجموعة دول البريكس كما يلي:

رأس المال البشري كأحد ركائز اقتصاديات مجموعة البريكس

تعتبر القوة البشرية من بين أهم المقومات التي تراهن عليها معظم الدول في بناء اقتصاديتها، وذلك من خلال استثمارها في النشاط الاقتصادي، كما أنها تسهم في توسع الأسواق من حيث القدرة الاستهلاكية. ومجموعة البريكس بما تتميز به من هذا العنصر استطاعت أن تجعله كأحد عناصر قوتها الاقتصادية. إذ بلغ عدد سكان الصين 1.415 مليار نسمة لعام 2019، أي ما يعادل 18% من سكان العالم. والهند بلغ تعداد سكانها لعام 2019 (1.370 مليار نسمة). حيث تعتبر ثاني أكبر دولة من ناحية تعداد السكان بعد الصين، وتمثل ما يقارب 17,7% من إجمالي سكان العالم. أما البرازيل بلغ عدد سكانها بـ 211 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2019، إذ تعتبر ثالث دولة في مجموعة البريكس من حيث عدد السكان، تليها روسيا التي بلغ عـدد سكانها حسب التعـداد الرسمي لعام 2019 بلغ 146 مليون نسمة. وأخيرا فإن جنوب إفريقيا تعتبر الدولة الأقل عددا للسكان مقارنة بالدول الأربعة السابقة، حيث بلغ حوالي 57 مليون نسمة في إحصائيات عام 2019. ومن خلال هذه الإحصائيات يتضح بأن دول البريكس تتميز بتعداد سكاني كبير، إذ يقدر إجمالي سكانها نسبة 48% من إجمالي عدد السكان في العالم لعام 2019.

الإصلاحات الاقتصادية لزيادة نمو دول البريكس

أدركت مجموعة البريكس أن استمرار نموها الاقتصادي مرهون بجملة من الإصلاحات التي يجب أن تقوم بها على سياساتها الاقتصادية لتكون أكثر استقرارًا، ومن جملة الإصلاحات التي قامت بها مجموعة البريكس يمكن حصرها في ما يلي:

الصين

بعـد الانغـلاق الاقتصـادي والسـياسي أثنـاء حكم (Mo Zi Teng)، برزت العديد من التحولات الاقتصادية بعد هذه الفترة، كتطوير القدرة الإنتاجية خارج القطاع

الحكومي، بإنشاء المؤسسات الجماعية ومؤسسات القطاع الخاص. بالتركيز علـــى التحـــرير التدريجـــي للأسعار وتطوير النظام النقدي والمالي، للانفتاح التدريجي على الاستثمار والتجارة الخارجية التى بلغت ذروتها عام 2001 أثناء انضمام الصين إلى منظمة التجارة الدولية (**Sattendea, 2008**). وكان أول قطاع اقتصادي بدأ فيه الإصلاحات هو القطاع الزراعي عام 1978، إذ بدأ الإصلاح الزراعي من خلال تغيير سياسات استغلال الأراضي وحيازتها وتطبيق التجارب الصغيرة ومكافأة المزارعين الذين حققوا أكبر إنتاج على قطعة مستأجرة من الأراضي التابعة للدولة، على الرغم من أن هذه المكافأت كانت تستفيد منها بعض الأسر التي حققت نجاح كبير في زيادة الإنتاج، إلا أنه تم التوسع في هذا البرنامج عبر كامل البلاد (**عمارة، 2016**). وبعدها تم إطلاق مجموعة من الإصلاحات من أجل تزايد التراكم المستمر لرأس المال وتحقيق مكاسب في الإنتاجية والتجارة ونمو الدخل على المستوى العالمي. وقد قامت الحكومة الصينية عام 1979م بوضع سلسلة من القوانين والأنظمة التي تحكم سير عمل الكيانات القانونية المختلفة، خاصة الشركات، وكان مضمون هذه القوانين تتعلق بمكافحة الاحتكار، والمنافسة غير العادلة، والرشوة (**Valerie and Xing, 2016**). ومن خلال هذه الإجراءات، شهد الاقتصاد الصيني نموًا ملحوظًا وتغيرات هيكلية كبيرة منذ بدأ الإصلاحات الاقتصادية عام 1979م (**Eikw, 2008**).

ويوضح جدول 1 مدى التطور في الاقتصاد الصيني حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الصيني من 125 مليار دولار عام 1999 إلى 8535 مليار دولار عام 2013 ليصل إلى 14140مليار دولار عام 2019، وأنخفاض معدلات التضخم من 2.4% عام 1999 الى 0.8% عام 2013، ليرتفع إلى 4.5% عام 2019 وزيادة معدل النمو من 2.6% عام 1999 إلى 6.11% عام 2013، ليصل إلى 6.1% عام 2019. وانخفاض معدلات البطالة من 4.7% عام 1999 إلى 4.6% عام 2013، لتصل إلى 4.1% عام 2019.

الهند

بدءت الحكومة الهندية بإجراء إصلاحات طفيفة على سياساتها الاقتصادية منذ أواخر الخمسينيات، كما إجرت إصلاحات أخرى في الثمانينات من القرن الماضي لتشمل التحرير الجزئي للتجارة. خاصة بعد عام 1991، وتم طرح جملة من الإصلاحات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد ثلاث مراحل في تاريخ الإصلاحات في الهند وهي كالتالي (**Ganesban, 2011**):

المرحلة الأولى (1950-1975)

في هذه المرحلة حاولت الهند أن تبني سياسات اقتصادية تمكنها من الوصول إلى دولة الرفاه، وذلك من خلال احتكار الدولة السلطة المطلقة في تخطيط مسار النمو الاقتصادي والتنمية من خلال مؤسسات القطاع العام، حيث اعتمدت الهند سياسة إحلال الواردات لبلوغ الاكتفاء الذاتى (**Amir and Vivek, 2007**).

المرحلة الثانية (1976-1991)

تم فيها التحرير الجزئي للتجارة خصوصًا منذ عام 1982، وكانت النقطة الأساسية في هذه المرحلة، هي التخلي عن النمط الاشتراكي في توزيع الموارد، والتي تعد إحدى الأولويات المعلنة في السياسات الاقتصادية للبلاد منذ بداية السبعينيات (**Piya, 2007**).

المرحلة الثالثة من (1991- اليوم)

في هذه الفترة تم اتخاذ سياسات إصلاحية كبيرة في طريقة عمل الاقتصاد الهندي، وكانت هذه الإصلاحات ناتجة عن آثار الأزمة التي ضربت الاقتصاد الهندي عام 1990. هذه السلسلة من الإصلاحات مكنت الاقتصاد الهندي من التقدم خطوة بخطوة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

يتضح من جدول 2 مدى التطور في الاقتصاد الهندي حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي من 476 مليار دولار عام 1999 إلى 1858 مليار دولار عام 2013 ليصل إلى 2935 مليار دولار عام 2019، وارتفاع معدلات التضخم من 3.1% عام 1999، الى 7.4% عام 2013، ثم انخفاض إلى 4.9% عام 2019، وانخفاض معدل النمو من 8.8% عام 1999م، إلي 4.7% عام 2013م، ثم الارتفاع إلى 6.8% عام 2019. وانخفاض معدلات البطالة من 4.4% عام 1999، إلى 3.6% عام 2013، لتصل إلى 3.4% عام 2019.

روسيا

أعلن الرئيس الروسي (Mikhail Gorbachev) عام 1985 عن بث حزمة من الإصلاحات في السياسات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي، خاصة فيما يختص بإزالة القيود القانونية على النشاط الاقتصادي وفرض المساواة القانونية بين شركات القطاع الخاص والدولة (**Rob, 2000**). إلا أن هذه الإصلاحات لم تكون كافية كما كان متوقع، وذلك بسبب تأثير مسؤولين حكوميين ورجال الأعمال الذين كانوا يعملون لمصالحهم الخاصة مما أدى إلي زيادة درجة الفساد. هذا ما جعل الرئيس Boris Nikolayevich (Yeltsin) يقوم ببث حزمة إصلاحات جديدة من خلال التخلي عن البيئة الاقتصادية القديمة وإبعاد موظفيها، كما حررت معظم الأسعار والتجارة الخارجية وبدأت عملية الخصخصة، التي أدت لبيع معظم مؤسسات الدولة والانتقال إلى الرأسمالية (**Kaliappa, 2010**) . كما تم التخلي عن التخطيط المركزي والتوجه نحو النشاط الاقتصادي القائم على السوق الحر، وإعادة هيكلة السياسات التجارية التي تتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق (**David and Sachs, 1992**).

جدول 1. التطور الصيني خلال أعوام 1999 ، 2013 و2019

بيان/ السنة	1999	2013	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	125	8535	14140
التضخم	%2.4	%0.8	%4.5
معدل النمو	%2.6	%6.11	%6.1
معدل البطالة	%4.7	%4.6	%4.1

Source: World Trade Statistical Review-The World Trade Organization (WTO)
- تم اختيار سنة 1999 حيث أنها السنة التي تسبق تكوين بريكس، و 2013 هي السنة التالية لإنضمام جنوب أفريقيا في تكتل بريكس 2019 وهو الوقت الحالي.

جدول 2. التطور الهندي خلال أعوام 1999 ، 2013 و 2019

بيان/ السنة	1999	2013	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	476	1858	2935
التضخم	%3.1	%7.4	%4.9
معدل النمو	%8.8	%4.7	%6.8
معدل البطالة	%4.4	%3.6	%3.4

Source: World Trade Statistical Review-The World Trade Organization (WTO)

يتضح من جدول 3 مدى التطور في الاقتصاد الروسي حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي من 195 مليار دولار عام 1999 إلى 2113 مليار دولار عام 2013 لينخفض إلى 1637 مليار دولار عام 2019، وأنخفاض معدلات التضخم من 72% عام 1999، إلى 6.4% عام 2013، ليصل إلى 4.3% عام 2019، وانخفاض معدل النمو من 6.4% عام 1999 إلى 3.4% عام 2013، ليصل إلى -0.2% عام 2019. وارتفاع معدلات البطالة من 5.6% عام 1999، لتصل 13% عام 2013، ثم تنخفض لتصل إلى 6% عام 2019.

البرزايل

بعد انتهاء الحكم العسكري في البرازيل عملت الحكومة في عهد أول رئيس منتخب (فرناندو كاردوسو) باتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات لإصلاح السياسات الاقتصادية، مثل قانون الإفلاس والتحكم في العجز العام على مستوي الولايات والبلديات، وسن القانون رقم 7976 الذي ينص على تولي الخزينة الاتحادية ديون الولايات والبلديات، وقانون رقم 8727 الذي ينص على إعادة جدولة جديدة وتحمل الخزينة الاتحادية ما يقارب 28 مليار من ديون الدولة المحلية وغيرها من الإجراءات الإصلاحية (**Marcus, 2010**). كما عرفت البرازيل إصلاح هيكلي آخر في نفس الفترة سمي" خطة الريال" التي كان هدفها دمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وخصخصة بعض المؤسسات، تحقيق الاستقرار المالي وتحرير التجارة (**Marcus, 2010**). وبعد تولي (Lula da Silva) الحكم في عام 2003م، قام ببعض الإصلاحات الاقتصادية للحد من الفقر كبرنامج "منحة الأسرة" التي تقدم مساعدات نقدية شهرية وذلك من أجل تشجيع الاستهلاك المحلي، وأطلق برنامج اجتماعي جديد يشجع على الاستهلاك المحلي و سلسلة من الإجراءات التحفيزية المصممة لتعويض الانخفاض على الطلب العالمي وزيادة الاستهلاك المحلي (**Werner, 2015**).

يوضح جدول 4 مدى التطور في الاقتصاد البرازيلي حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي من 586 مليار دولار عام 1999 إلى 2248 مليار دولار عام 2013 لينخفض إلى 1847 مليار دولار عام 2019، وانخفاض معدلات التضخم من 8.5% عام 1999، إلى 4.9% عام 2013، ليصل إلى 4.3% عام 2019، وزيادة معدل النمو من 0.25% عام 1999 إلى 1.3% عام 2013، ليرتفع إلى 3.6% عام 2019. وانخفاض معدلات البطالة من 9.6% عام 1999، لتصل 5.9% عام 2013، ثم ارتفعت لتصل إلى 11.8% عام 2019.

جدول 3. التطور الروسي خلال أعوام 1999 ، 2013 و 2019

بيان/ السنة	1999	2013	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	195	2113	1637
التضخم	%72	%6.5	%4.3
معدل النمو	%6.4	%3.4	%0.2-
معدل البطالة	%5.6	%13	%6

Source: World Trade Statistical Review-The World Trade Organization (WTO)

جدول 4. التطور البرازيلي خلال أعوام 1999 ، 2013 و 2019

بيان/ السنة	1999	2013	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	586	2248	1847
التضخم	%8.5	%4.9	%4.31
معدل النمو	%0.25	%1.3	%3.6
معدل البطالة	%9.6	%5.9	%11.8

Source: World Trade Statistical Review-The World Trade Organization (WTO)

جنوب إفريقيا

أما جنوب إفريقيا فقد بدأت إصلاحاتها الاقتصادية مع بداية النظام الديمقراطي الجديد عام 1994، إذ تم إلغاء سياسات التمييز العنصري التي كانت تطبق على الأفارقة السود الذين يشكلون أغلبية السكان، هذه الخطوة أدت إلى استقرار البلاد بشكل نسبي ساعدت على الاستثمار في رأس المال البشري الذي كان مهددًا في فترة الحرب الأهلية (**Alan, 2005**). وبعد انضمام جنوب إفريقيا إلي منظمة التجارة العالمية عام 1995 قامت بتحرير التجارة وإلغاء القيود المفروضة عليها وإلغاء سياسات الدعم الحكومي على المنتجات وغيرها من الإصلاحات (**Marne and Odusola, 2014**).

يوضح جدول 5 مدى التطور في اقتصاد جنوب أفريقيا حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي من 133 مليار دولار عام 1999 إلى 383 مليار دولار عام 2013 ليصل إلى 359 مليار دولار عام 2019، وأنخفاض معدلات التضخم من 7.1% عام 1999 إلى 4.4% عام 2013، ليعاود الارتفاع إلى 6.7% عام 2019، وزيادة معدل النمو من 2.4% عام 1999 إلى 3.4% عام 2013، ليصل إلى 1.6% عام 2019. وانخفاض معدلات البطالة من 25.4% عام 1999، لتصل 24.9% عام 2013، ثم الارتفاع ليصل إلى 26.5% عام 2019.

نستنتج مما سبق أنه من خلال هذه المقومات التي تميزت بها دول البريكس بالإضافة إلى الإصلاحات التي شملت منظومتها الاقتصادية، أصبحت أكثر ديناميكية ونشاطًا في النظام الاقتصادي العالمي، وعلى هذا الأساس زاد ترابط اقتصادياتها بالاقتصاد العالمي من خلال الدخول في شبكة من العلاقات مع مختلف المنظمات الفاعلة في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

العلاقات الاقتصادية الدولية لمجموعة البريكس

لا يختلف أحد، على قدرة ومكانه بعض الدول في التحكم في الحوكمة الاقتصادية العالمية بما لها من ثقل ومكانه على جميع الأصعدة، بل بعض الدول تعتبر فاعل أساسي وهام في الحوكمة الاقتصادية، إلا أن مكانه الدول تختلف باختلاف القوة الاقتصادية التي تمتلكها. بالإضافة إلى وجود جهات أخرى تتحكم وبقوة في الحوكمة الاقتصادية العالمية منها الاتحاد الأوربي والمنظمات الدولية الحكومية. وعلى هذا الأساس تم التركيز في هذا الجزء على مجموعة من العلاقات التي تربط مجموعة دول بريكس بالفواعل الدولية سواء كانت دول أو منظمات دولية حكومية.

جدول 5. التطور الجنوب أفريقي خلال أعوام 1999 ، 2013 و 2019

بيان/ السنة	1999	2013	2019
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	133	383	359
التضخم	%7.1	%4.4	%6.7
معدل النمو	%2.4	%3.4	%1.6
معدل البطالة	%25.4	%24.9	%26.5

Source: World Trade Statistical Review-The World Trade Organization (WTO)

العلاقات الاقتصادية للبريكس وأهم البلدان المتقدمة

تعتمد دول مجموعة البريكس على شبكة من العلاقات الاقتصادية مع معظم الدول المتقدمة، إلا أن درجة العلاقات تتفاوت من دولة لأخرى، على هذا الأساس تم التركيز على ثلاث دول من البلدان الصناعية التقليدية (G7) في علاقاتها الاقتصادية والتجارية بالتحديد مع دول مجموعة البريكس وهي الولايات المتحدة واليابان وكندا، ومن خلال البحث في هذه العلاقة يمكن إسقاط نتائج تفاوت العلاقات الاقتصادية مع باقي الدول المتقدمة، كما يمكن إدراج باقي الدول المتقدمة من خلال إدراجها ضمن الاتحاد الأوربي كأحد التكتلات الاقتصادية.

الولايات المتحدة

تعتبر أحد الشركاء الأساسين مع دول البريكس وذلك طبقا للبيانات التالية:

زادت العلاقات التجارية بين البرازيل والولايات المتحدة لتصل إلى أكثر من 322.78 مليار دولار، وقدرت الصادرات الأمريكية نحو البرازيل 137.5 مليار دولار، أما الواردات فبلغت 185.23 مليار دولار وذلك عام 2018. وروسيا بلغت صادراتها من السلع والخدمات نحو الولايات المتحدة في 2018 أكثر من 285.4 مليار دولار، أما وارداتها قدرت بـ 182.2 مليار دولار، أما إجمالي التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة بلغت 3708 مليار عام 2018، وتعتبر الصين الشريك الأول للولايات المتحدة ضمن مجموعة البريكس (**خليل، 2016**). حيث بلغت قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة 2118 مليار دولار في حين بلغت وردات الصين من الولايات المتحدة ما قيمتة 1588 مليار دولار وذلك خلال عام 2018، كما تمثل الولايات المتحدة ثاني أكبر سوق للصادرات الهندية وبلغ مجموع السلع والخدمات الأمريكية التجارية مع الهند بأكثر من 356.7 مليار دولار عام 2018، لتصبح ثاني أكبر دولة لها علاقات تجارية مع الولايات المتحدة بعد الصين في مجموعة البريكس. وبلغت وارد الولايات المتحدة من الهند 185.2 مليار دولار. أما حصة جنوب إفريقيا من التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة هي الأقل بين دول المجموعة، إذ بلغت صادراتها 2018 نحو 74.1 مليون دولار أما الواردات قدرت 74.7 مليون دولار في نفس المدة (**عبد الرحمن، 2019**).

الاتحاد الأوربي

من بين العلاقات التي تربط دول البريكس مع التكتلات الاقتصادية، تم التركيز على الاتحاد الأوربي الذي يعتبر أحد أهم الفواعل الدولية، حيث تشترك الدول في هذا الاتحاد لتنسيق سياساتها من أجل بلوغ الأهداف المشتركة، وذلك من خلال البحث عن المنافع التي يمكن أن تجنيها دول البريكس من الإتحاد الأوربي. إذ وضع الاتحاد الأوربي العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية مع العديد من دول العالم، بما فيها العلاقات التجارية مع مجموعة البريكس التي تعتبر الشريك التجاري الرئيس للاتحاد الأوربي، وجميع الدول الخمسة في المجموعة هى من بين أكبر 15 شريك تجاري، ولم تقتصر علاقاتها الاقتصادية في التبادل التجاري فقط بل تطورت إلى إبرام اتفاقيات ثنائية بين الاتحاد الأوربي وبعض دول البريكس، إذ تعمل الهند على التفاوض مع الاتحاد الأوربي بشأن اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي، فيما وقعتها جنوب إفريقيا فعليًا مع الاتحاد، أما البرازيل مازالت تتبع شروط الاتحاد الأوربي لتوقيع هذه الاتفاقية، أما روسيا والصين لم يتخذ الاتحاد الأوربي أى خطوات ملموسة بشأن التجارة الحرة معهما (**Ludmila, 2013**).

كما أن القضايا الإستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوربي ودول البريكس تخول لها بأن تكون شريك مهم بالنسبة للاتحاد الأوربي. بالرغم من اختلاف هذه القضايا الإستراتيجية بين كل مجموعة البريكس، إلا أنها على العموم تصب في مجالات المبادلات التجارية التي يغلب عليها منطق تحقيق المصلحة المشتركة. فالاتحاد الأوربي لا يستطيع الاستغناء على إمدادات موارد أولية وبعض السلع المصنعة الأخرى، بالإضافة إلى حجم الأسواق التي تتميز بها دول البريكس. ومن جهة أخرى تستفيد دول البريكس من الاتحاد الأوربي، من خلال زيادة فرص الدخول إلى أسواقها واكتساب الخبرات وجلب التكنولوجيات الحديثة والسلع المصنعة (**الخيارين، 2015**) (جدول 6).

جدول 6. قيمةالتبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول البريكس لعام 2018م (مليار دولار)

الدولة	الصادرات	الواردات
البرازيل	185.235	137.552
روسيا	285.491	182.257
الهند	260.327	356.705
الصين	2.118.981	1.588.696
جنوب إفريقيا	74.111	74.744
مجموع بريكس	2.924.145	2.339.954
الولايات المتحدة	1453.167	2.249.661
صادرات العالم	15.840.184	15.931.970

Sours: World Statistics Pocketbook (2018) edition, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division Series V, No(41), United Nations, New York,2018

فقد زاد حجم التجارة بين دول البريكس والاتحاد الأوربي، إذ تعد الهند في المرتبة (11) المصدرين للاتحاد الأوربي في عام 2019، وبشأن روسيا كانت صادراتها نحو الاتحاد الأوربي تمثل 7% من إجمالي واردات الاتحاد في عام 2019، في حين تعد الصين المورد الرئيس للاتحاد الأوربي في عام 2019م بنسبة 19% من إجمالي واردات الاتحاد الأوربي، فقد صدرت الصين إلى الاتحاد الأوربي 372 مليار دولار وبلغت وواردات الصين من دول الاتحاد الاوربي 24 مليار دولار خلال عام 2017، أما جنوب أفريقيا تعتبر أقل حصة بين دول المجموعة من صادراتها تجاه الاتحاد الأوربي، إذ بلغت ما نسبتة 1.1% (**عبدالرحمن، 2019**).

ومن الأرقام السابقة تبرز الأهمية التي تكتسبها دول البريكس بالنسبة للاتحاد الأوربي خاصة الصين وروسيا، والعلاقات الاقتصادية بينهما قائمة على تبادل المصالح المشتركة من خلال المبادلات التجارية والاستثمار المتبادل في أسواق كلا منها. كما تعتبر دول البريكس المستفيد الأكبر من هذه العلاقات، فالقيمة الإجمالية لصادرات دول البريكس الخمسة نحو الاتحاد الأوربي تفوق وارداتها من دول الاتحاد الأوربي التي تبلغ 27 دولة، وهذا ما يدل على حاجة الاتحاد الأوربي لمجموعة بريكس ودوره في إمدادها بالاحتياجات المتزايدة من موارد الطاقة والمواد الأولية وبعض المنتجات الإلكترونية وغيرها (**جودة وكاظم، 2018**).

يتضح من جدول 7 أن العلاقات الاقتصادية لمجموعة البريكس مع الدول المتقدمة من خلال البيانات السابقة أنها المستفيد الأكبر من هذه العلاقات التجارية. إذ تعتبر نسب صادراتها نحو البلدان المتقدمة أكثر من حجم الواردات، على الرغم أن المنتجات التي تصدرها لها بدائل متاحة عبر العالم، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن دول البريكس هي بأمس الحاجة لأسواق هذه الدول.

البريكس والمؤسسات الدولية

في ظل هيمنة القوى الاقتصادية الغربية على الاقتصاد العالمي من خلال إنشائها للمؤسسات الاقتصادية العالمية لتخدم مصالحها بالدرجة الأولي، إذ وصفها البعض بأنها وسائل الاستعمار الجديدة التي يمكن من خلالها السيطرة على ثروات الدول الفقيرة والنامية، إلا أن هناك العديد من الدول تطالب بضرورة إصلاح هذه المؤسسات وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً، إلا أن الدول الغربية تقابل هذه المطالب بالرفض والحفاظ على سياسات هذه المؤسسات. فالقوانين المالية والاقتصادية الدولية تشكلت أساسًا من السياسات التنظيمية لصندوق النقد الدولي (IMF) وأحكام الخدمات المالية لمنظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقيات البنك الدولي (WB)، إلا أن قوانين هذه المؤسسات المالية مستوحاة من القوانين الداخلية للقوى الاقتصادية التقليدية التي دفعت بالاقتصاد العالمي إلي أزمة مالية عالمية ما بين 2007: 2009م، خاصة القانون الإنجليزى والأمريكي كونهما الأنظمة المهيمنة على الأنشطة المالية عمومًا (**Robert, 2014**). وبعد انتعاش العديد من اقتصاديات الدول النامية بعد الأزمة الاقتصادية الآسيوية لعام 1997، بدأت تعرف معدلات نمو مرتفعة وسريعة لدرجة أنها أصبحت تسمى بالاقتصاديات الناشئة التي من بينها مجموعة البريكس، إذ عملت على تعزيز مكانتها التي عرفت تزايد مستمر في الحوكمة الاقتصادية العالمية (**Robert, 2014**). بدأ بروز دور مجموعة البريكس في الحوكمة الاقتصادية العالمية يتزايد بشكل مطرد منذ بداية الأزمة المالية العالمية لسنه 2008، التى أثرت على اقتصاديات الدول

جدول 7. نسب صادرات وواردات مجموعة البريكس مع الاتحاد الأوربي خلال2000:2009م*

	البرازيل		روسيا		الهند		الصين	
	2000	2009	2000	2009	2000	2009	2000	2009
الصادرات	%2.0	%2.0	%2.7	%6.0	%1.6	%2.5	%3.0	%7.5
الواردات	%1.9	%2.1	%6.4	%9.6	%1.3	%2.1	%7.5	%17.9

Source: Lulia (2011).

* لا يوجد ضمن الاحصائيات جنوب افريقيا نظرا لانها أنضمت بعد عام 2010م والاحصائيات حتى عام 2009

الغربية بشكل كبير لدرجة أنها عرفت انهيار في نموها الاقتصادي لم تشهده من قبل، وفي المقابل حافظت دول البريكس على استقرار نموها الاقتصادي في أعقاب هذه الأزمة التي كانت آثارها عليها طفيفة جداً. ومع تزايد حدة الأزمة المالية العالمية وعدم قدرة G7 والمؤسسات الاقتصادية العالمية على مواجهتها، لجأت هذه الأخيرة إلى الاقتصاديات الناشئة لمطالبتها بالعمل المشترك لمواجهة تداعيات هذه الأزمة. ومن هنا بدأ دور مجموعة البريكس في التأثير على سياسات هذه المؤسسات (**وفا، 2015**).

البريكس وصندوق النقد الدولي

بدأ بروز دور مجموعة البريكس في التأثير على صندوق النقد الدولي في إطار فعاليات قمة G20 بمنتجع لوس كابوس بالمكسيك. إذ أعرب قادة الدول الناشئة لمجموعة البريكس عن استعدادهم للمساهمة في زيادة موارد صندوق النقد الدولي الذي لجأ إليه الأوربيون كثيراً منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وقد عرضت دول المجموعة تقديم حوالي 6.4 مليار دولار أمريكي (**Chris and Jo, 2012**). إلا أنها اشترطت بالمقابل زيادة حصصها من التصويت في الصندوق، على أساس قوتها المالية التي تضاهي قوة الولايات المتحدة التي كانت الممول الرئيسي للصندوق (**Jamil, 2013**)، إذ تستحوذ الدول المتقدمة على 60% من نسبة التصويت، في حين لا تزيد حصة البريكس 11.5% من الأصوات (**Oleg, 2013**) (جدول 8).

وكانت المطالبة بإعادة توزيع الأصوات بعدما زادت إسهامات أربع اقتصاديات ناشئة (الصين، كوريا الجنوبية، المكسيك، وتركيا) بمبلغ إضافي قدر 5.6 مليار دولار للصندوق، وفي اجتماع G20 عام 2009م، اتفقت معظم الدول الأعضاء وخاصة دول البريكس على وضع أهداف صندوق النقد الدولي لزيادة التصويت للاقتصاديات الناشئة بنسبة 5%، نظراً للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي وضمان تمثيل البلدان الفقيرة في المسائل التي يختص بمعالجتها الصندوق (**Li and Carey, 2014**).

البريكس ومنظمة التجارة الدولية

في الحقيقة أن بعض دول البريكس يلعبون أدوار مهمة على نحو متزايد في إطار مجموعة G20 من أجل إيجاد حل وسط حول المسائل العالقة في منظمة التجارة الدولية بين دول البريكس والقوى الاقتصادية الغربية، فالبرازيل والهند حلت محل اليابان وكندا في مجموعة الأربعة G4. أما الصين لها مصلحة قوية في منظمة التجارة العالمية إلا أنها تنشط خلف الكواليس. أما روسيا فلم تحصل على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية إلا في 2012، ودورها لم يبرز بعد، وعلى هذا الأساس تعد كل دول مجموعة البريكس أعضاء في المنظمة (**Hawthorne, 2013**). أما دور البريكس في منظمة التجارة العالمية بدأ يتزايد منذ انعقاد المؤتمر الوزاري للمنظمة في سبتمبر 2003، ويعود سبب تزايد دورها إلى الانقسامات الكبيرة بين أعضاء المنظمة على وضع جدول الأعمال المستقبلية للمنظمة. ووضع نص مؤتمر الدوحة الوزاري الذي عارضته كل من البرازيل والهند وقامت بتوقيف جميع القرارات الرئيسية إلى المؤتمر التالي، وكان الهدف الرئيس منها تقديم لمحة عامة عن التقدم الذي تم احرازه في المفاوضات في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية، وكان القصد من ذلك هو التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف مؤتمر الدوحة ولكنها فشلت بسبب الانقسامات القوية بين دول الشمال والجنوب حول قرار تحرير التجارة الزراعية، الذي اعتبرته دول الجنوب بما فيها دول البريكس بأنه غير مناسب ويهدد أمنها الغذائي (**Finn, 2009**).

فالمؤتمر الوزاري للمنظمة الذي انعقد في سبتمبر 2003، يعتبر نقطة تحول بالنسبة لمعظم البلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خاصة البرازيل والهند كأحد أعضاء مجموعة البريكس، للعب دور أكثر حزماً في المفاوضات التجارية والدفاع عن مصالحها المشتركة من خلال هذه المؤسسة (**Hawthorne, 2013**). وبالرغم أن روسيا لم تكن عضو في منظمة التجارة العالمية إلا أن ثلاثة من بلدان البريكس (الهند، الصين، والبرازيل)، وبمساعدة البلدان الناشئة الأخرى استطاعوا

جدول 8. حصص التصويت في صندوق النقد الدولي

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**%7.5**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	%5.9
الاتحاد الأوربي	%32
أسيا	%4.1
الاقتصاديات المتقدمة الأخري	%15.8
الولايات المتحدة الأمريكية	%17.7
البريكس	%11.5

المصدر: (عمارة، 2016).

إفشال اتفاق الدوحة، من خلال رفض الدول الثلاثة المصادقة على خفض الإعانات الزراعية الأمريكية والأوربية، التي اعتبرت غير كافية للقضاء على الفقر والمجاعة في البلدان النامية. وعلى الرغم من اختلاف الأسباب التي دفعت دول البريكس باتخاذ هذا الموقف، إلا أنهم استطاعوا إنهاء الهيمنة الأوروبية والأمريكية على منظمة منظمة التجارة العالمية (**Zaki, 2011**). كما نجحت دول البريكس بدعم مرشحها الدبلوماسي البرازيلي لرئاسة منظمة التجارة العالمية، إذ يمثل انتخابه كأول شخصية من بين دول البريكس والرئيس الثاني من دول الجنوب، كما عملت دول البريكس للتنسيق مع الدول النامية للتصويت عليه والإطاحة بالمرشح المدعوم من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي (**Zaki, 2011**).

النتائج والتوصيات

في ضوء ما أسفر عنه البحث، يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التالية:

النتـائـــج

يمكن بلورة أهم نتائج البحث على النحو التالي:

- تُعد دول مجموعة البريكس ظاهرة القرن الواحد والعشرين، فهي تأتي من مختلف القارات، وتعمل على إعادة ترتيب نظام العلاقات الدولية، وتأخذ في الاعتبار مصالح الدول المتقدمة والنامية.
- لقد رسم تجمع البريكس بالفعل مسارًا جديدًا لخارطة الاقتصاد العالمي، بالاعتماد على مقدراته وقوته الاقتصادية الدولية الكبيرة، وذلك في مجال التعاون الاقتصادي البيني المتبادل، خاصة وأن دول المجموعة تمتلك كل المقومات والإمكانيات الكافية للتعامل مع قضايا السياسة والاقتصاد العالمية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن التوصية بما يلي:

- ضرورة تعاون مجموعة البريكس مع البلدان المتقدمة والمؤسسات الاقتصادية العالمية، على الرغم من الضغوطات التي قامت بها البريكس على المؤسسات الاقتصادية ونجاحها في القيام بالعديد من الإصلاحات داخل هذه المؤسسات، إلا أنه لا يمكن إلغاء الأدوار التي تقوم بها تلك الدول والمؤسسات لان التحديات الاقتصادية العالمية تحتاج إلى تضافر جهود كل الفواعل العالمية المؤثرة اقتصاديًا.
- على الرغم من التفوق الذي سجلته اقتصاديات مجموعة دول بريكس في السنوات الماضية ومع التوقع بارتفاع معدلات نموها في المستقبل القريب، إلا أنها لا تستطيع منفردة قيادة وتسيير المؤسسات الاقتصادية الدولية في المستقبل القريب. إلا بعد ترسيخ جهودها والمحافظة على مؤشرات نموها وضمن العديد من البلدان الناشئة المؤثرة لهذا التكتل.
- يستوجب على مجموعة دول البريكس أن تكثف جهودها من خلال التعاون المشترك مع مختلف التكتلات الاقتصادية الشبيهة، فكلما زاد العمل المشترك للاقتصاديات الناشئة من خلال الانضمام إلى تكتلات مشتركة، كلما يزيد من درجة تأثيرها على المنظمات الاقتصادية الدولية.

المراجع

الخيارين، راشد حسين (2015). العوامل الاقتصادية المؤثرة في ظهور أقطاب وليدة في النظام الدولي للإتحاد الأوربي، نموذج 2 (1991-2015)، مجلة

البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 2 : 321-341.

جودة، ندوة هلال وسهام ناصر كاظم (2018). دور بريكس في الاقتصاد العالمي، مجلة حلقات نقاشية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 4: 100:125

خليل، هاشم نوار (2016). السياسة الأمريكية تجاه القوى الصاعدة في النظام العالمي: دول البريكس أنموذجًا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1:250.

عبدالرحمن، عبدالرحمن على (2019). الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، 65: 80-101.

عمارة، فاتح (2016). دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 1-1450.

وفا، بسمة عبد السلام محمد (2015). دول البريك وتأثيرها المتوقع على الاقتصاد الدولي (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1-250.

Alan, H. (2005). Season of Hope (2005). Economice Reform Under Mandela and Mbeki, South Afri. Univ. Kwazulu Natal Press, 25.

Amir, U.K. and H.V. Vivek (2007). Stases of the indian economy: townrds a larger constituency for second generation economice reforms, New Delhi: sage Publivations, 41.

Andrew, F. (2008). Regionalisation and Global Gewernance: The Tarning oF Globalization?, New York: Routledre, 20

Chris, L. and W. Jo (2012). South African Foreign Policy Review, South Afr.: Afr. Int. South Afr.

Daniel, D.B. (2013). A frame work for assessing global economic governance, Boston Colle. Law Rev., Boston Colle. Law School, Boston, 54 (3): 971.

David, L. and J.D. Sachs (1992). Prospects for russian economic refarms, brooking papers on economic activity. New York: Brooking Inst., 23 (2): 213.

Eikw, A.L. (2008). Guanxi and Bussiness Strategy: Theory and Implications for Maltinational Compan ies In China m New York. Heidelberg: Physiea- Verlag, 152-156.

Finn, L. (2009). The EU in the Global Political Economy, Germany: PIE Peter Lang Ed.

Ganesban, W. (2011). Economic Reforms, Regionalism, and Exports: Comparing China and india, Honolulu- Hawai: East-West Cent., 40-41

Hawthorne, H. (2013). Least developed countries and the WT Special Treatment in Trade, New York: Palgrave Macmillan, 66.

Jamil, E.E. (2013). To unlook Us-Arabs Conflicts, Bloomington, United States: Autbor House, 2.

Kaliappa, K. (2010). Strategies for Achieving Sustmmed High Economice Growth: the euse of Indian States, New Delhi: Sage Publications, 10.

Kerry, A.C. (2005). Trading Blocs: States, Firms, and Regions in the World Economy, United States of Ame., Univ. Michigan Pressm, 2-3.

Li, X. and R. Carey (2014). The BRICS and The International Development System: Challenge and Convergence? Policy Briefing Brighton, United Kindoom: Inst. Develp. Studies, 55.

Ludmila, B. (2013). The Current BRICs Trade Barriers on EU S Exports, CES Working Papers, Romania: Cent. Europ. Studies, 5: 345.

Lulia, M.O.S. (2011). Trends in Trade and Investment Flows between the Eu and BRICs Countries, theoretical and Applied Economics, Romania: General Association of Economists from Romania, 18 (6): 85.

Sattendea, S.N. (2008). Globoalization and The Indian Economy: Roadrnap To Convertibl Rupee, New York: Routledge, 124.

Valerie, J. and K. Xing (2016). Wang deng agricaltural biotechology in China: origins and Prospcts, New Your: Springer, 2008, 32-35

Werner, B. (2015). The Barziliam Econemy: Growth and Development, London: Praeger Publishers, Ed. 5th.

World Statistics Pocketbook (2018). Ed. Depart. Econ. and Sco. Aff, Statistics Division Series, V, (41) United Nations, New Yourk.

World Trade Statistical Review, The World Trade Organization (WTO).

Zaki, L. (2011). The BRICs Against the West? CERI Strategy Paners, Paris: Cent. D. Enseigement et de Rechercehe en Informatique, 11. Novmber.

Marcus, M. (2010). The Political Economy of Fiscal Reform in Brazil: The Rationalefor The Suboptimal Equilibrun, IDB Working Paner Seriess.Working Puper, Int. Ame. Develop. Bank, Brazilia, 117 : 18.

Marne, K. and A. Odusola (2014). Assessing development strategies to achieve the MDGs in the Republic of South Afrieam, from Websit: Http// www.un.org/en.

Oleg, P. (2013). The great financial construction site', BRICS Business Maganize, Moscow-Russia: Publishing Mediacral, 3.

Piya, M. (2007). India, China and globalization: the emerging superpowers and frtue of economic development, New York: Pagray Macmillan Press, 19.

Rob, J. (2000). Democrutic politics and economice reform in India, New York: Cambridge Univ., 12.

Robert, E.L. (2014). Handbook of Emerging Economies, United Kingdom: Routledg, 514.

THE ECONOMIC WEIGHT OF THE BRICS IN THE GLOBAL ECONOMIC SYSTEM

Suzan M.A. Awad Allah

Political and Econ. Sci. Dept., Inst. Asian Studies and Res., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: The Research aimed to study the economic weight of the BRICS group in the global economic system, by monitoring and analyzing what are the economic characteristics of the BRICS group, discussing and presenting the economic relations of the BRICS group, its role in increasing the relative weight of the BRICS volume and capacity in the global economy. The research found that despite the superiority recorded by the BRICS economies in the past ten years and with the expectation of high rates of growth in the near future, they cannot single-handedly lead and operate economic governance institutions in the near future, except after consolidating their efforts and maintaining their growth indicators and adding many of the influential emerging countries. Also, the BRICS have to intensify their efforts through joint cooperation with various similar economic blocs, which increases the degree of their impact on global economic governance.

Key words: Economic weight, brics, global economic system.

المحكمـــون:

1- أ.د. سامية محمود عبدالعظيم الديب أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

2- أ.د. هـــالة الســـيد بســـيوني أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.